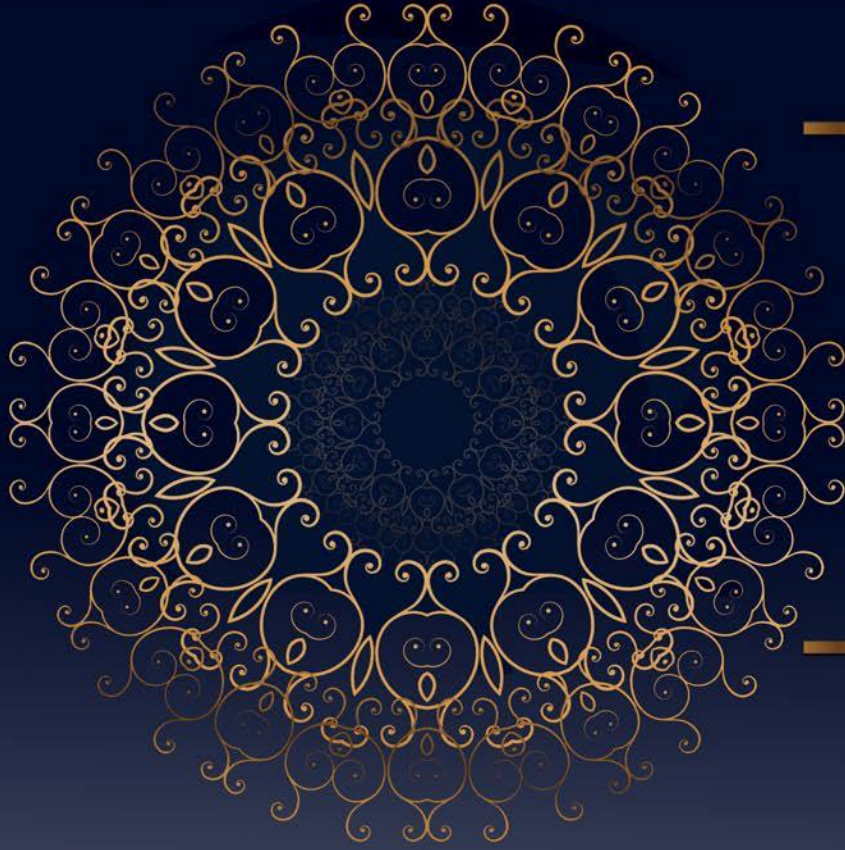




التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد رقم 04 عام 2021



التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2021/01/30-24)

العدد 2021/04

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		للمراسلات والاستفسارات:	
Central Bank of Syria		مصرف سورية المركزي	
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	ساحة التجريدة المغربية	العنوان البريدي
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254	
Web Site:		www.cb.gov.sy	الموقع الإلكتروني
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط	
E-mail		research@cb.gov.sy	البريد الإلكتروني
Telephone:		+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:		+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2021/04

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، واستقرار أسعار الذهب محلياً، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري: تطوّر ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة حتى آب من عام 2020.
- رئاسة مجلس الوزراء: إقرار أسس وضوابط تمديد خدمة العاملين في الدولة، والموافقة على انضمام سورية لمبادرة كوفاكس عبر منظمة الصحة العالمية لتأمين لقاح Covid-19.

❖ مصرف سورية المركزي: طرح فئة 5,000 ليرة سورية للتداول

❖ الاقتصادات العالمية.

- منطقة اليورو: انخفاض كل من: مؤشر ثقة الخدمات، ومؤشر الثقة الاقتصادية في شهر كانون الثاني من عام 2021، وارتفاع مؤشر ثقة الصناعة في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- الولايات المتحدة الأمريكية: ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي في شهر كانون الثاني من عام 2021، توسع الاقتصاد في الربع الرابع من عام 2020.
- المملكة المتحدة: انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- روسيا: انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الأول من عام 2020.
- الصين: ارتفاع أرباح الشركات الصناعية في شهر كانون الأول من عام 2020.
- اليابان: انخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- فيتنام: ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- صندوق النقد الدولي: بيان صحفي: خراء الصندوق يستكملون بعثة مشاورات المادة الرابعة مع تونس.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي: نحن جميعاً في القارب ذاته: تداعيات المخاطر المناخية عبر الحدود من خلال التجارة الدولية وسلسلة التوريد.
- صندوق النقد الدولي: السياسات النقدية غير التقليدية في الأسواق الناشئة والبلدان المجاورة.

❖ اقتصاد الأسبوع:

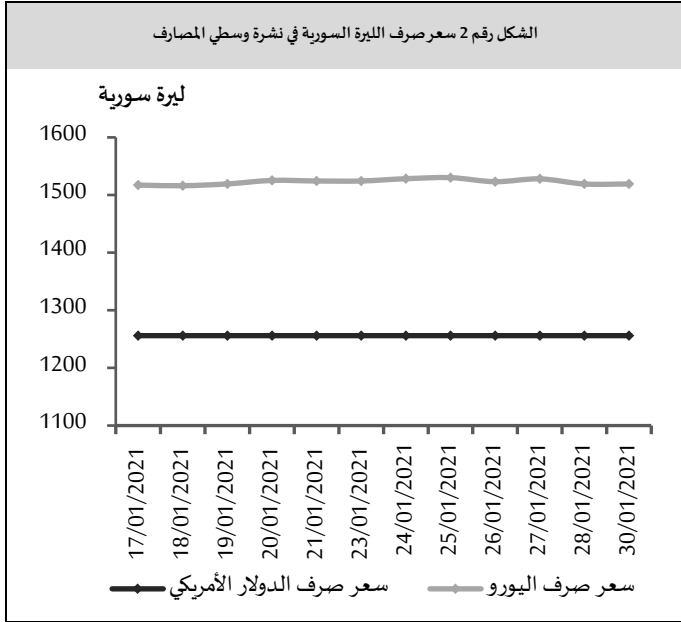
- الهند: اقتصاد متنوع غني بالموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية:

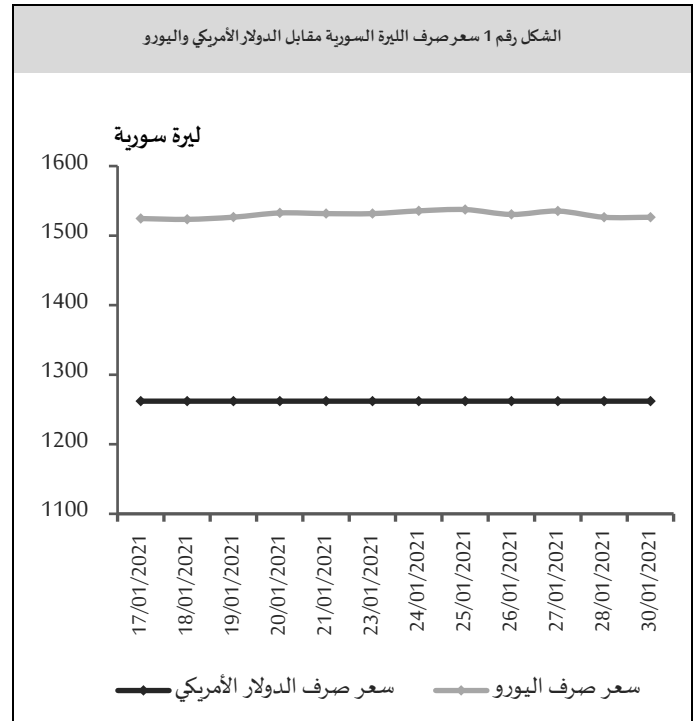
سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,526.39 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,535.61 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 9.22 ليرة سورية بمعدل (0.60%)، (الشكل رقم 1).



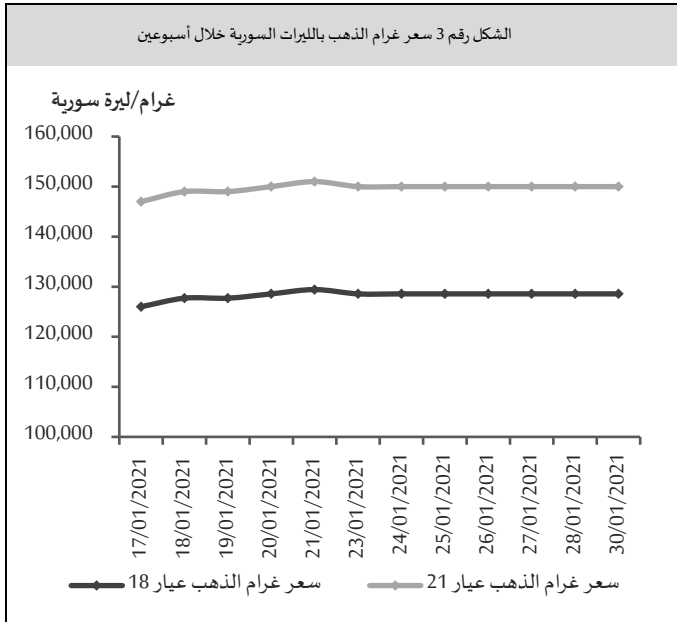
أسعار الذهب في السوق المحلي:

استقرت أسعار الذهب في السوق المحلية؛ حيث سجل سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 128,571 ليرة سورية خلال تداولاته الأسبوعية، وسجل سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 150,000 ليرة سورية خلال تداولاته الأسبوعية، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 8.70 دولار أمريكي ليصبح 1,850.30 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 0.47%.



سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,519.13 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,528.30 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 9.17 ليرة سورية بمعدل (0.60%)، (الشكل رقم 2).



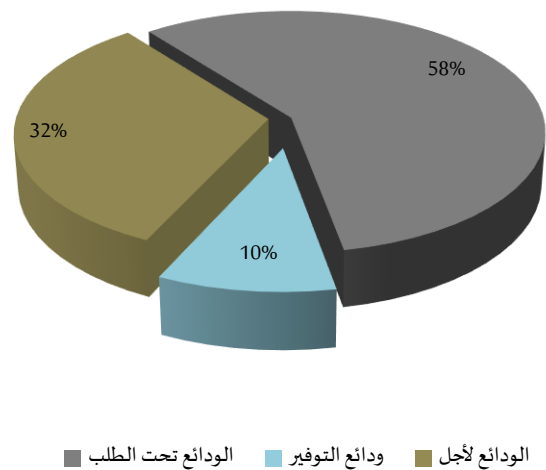
المصدر: الجمعية الحرفية للصباغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة
بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

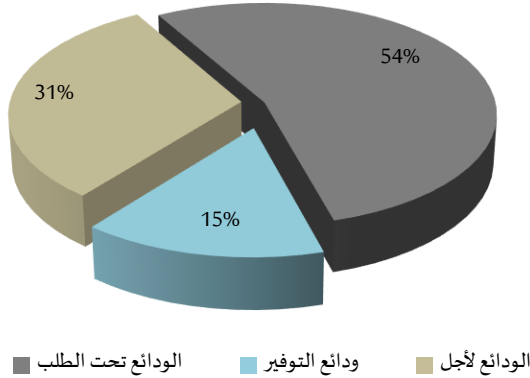
تطور ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة حتى آب من عام 2020:

نمت الودائع تحت الطلب لتصل إلى 3,994 مليار ليرة سورية حتى آب من عام 2020، مقارنةً بـ 2,431 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019، بزيادة تعادل 1,564 مليار ليرة سورية وبمعدل نمو 64% حتى نهاية شهر آب من عام 2020، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 58% من إجمالي الودائع في نهاية شهر آب من عام 2020، في حين ازدادت ودائع التوفير بصورة طفيفة بمعدل 1.5% في نهاية شهر آب من عام 2020 لتصل إلى 686 مليار ليرة سورية، مقارنةً بـ 676 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019، وقد شكلت ودائع التوفير 10% من إجمالي الودائع في نهاية شهر آب من عام 2020، أما فيما يتعلق بالودائع لأجل فقد نمت لتصل في نهاية شهر آب من عام 2020 إلى 2,255 مليار ليرة سورية، مقارنةً بـ 1,249 في نهاية عام 2019 وبمعدل نمو 80.5% خلال الفترة ذاتها، وقد شكلت الودائع لأجل ما نسبته 33% من إجمالي الودائع في نهاية شهر آب من عام 2020.

الشكل رقم 4 تطور ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة حتى آب من عام 2020



الشكل رقم 5 تطور ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة في عام 2019



سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 8,429.54 نقطة مقارنةً بمستوى 8,339.74 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة بلغت 1.08%، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسهم 12 شركة هي؛ شركة إسمنت البادية بنسبة ارتفاع بلغت 21.24%، وبنك عودة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 5%، وبنك الأردن سورية بنسبة ارتفاع بلغت 4.84%، والبنك العربي سورية بنسبة ارتفاع بلغت 4.56%، وبنك الشرق بنسبة ارتفاع بلغت 3.61%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة ارتفاع بلغت 3.44%، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ارتفاع بلغت 2.73%، وبنك سورية والمهجر بنسبة ارتفاع بلغت 1.88%، وبنك الشام بنسبة ارتفاع بلغت 1.87%، وبنك قطر الوطني بنسبة ارتفاع بلغت 1.33%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 0.92%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ارتفاع بلغت 0.45%، كما ارتفعت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 287 مليون ليرة سورية مقارنةً بمستوى 282 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 355 ألف سهم مقارنةً بمستوى 305 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 425 صفقة مقارنةً بـ 455 صفقة في الأسبوع السابق.

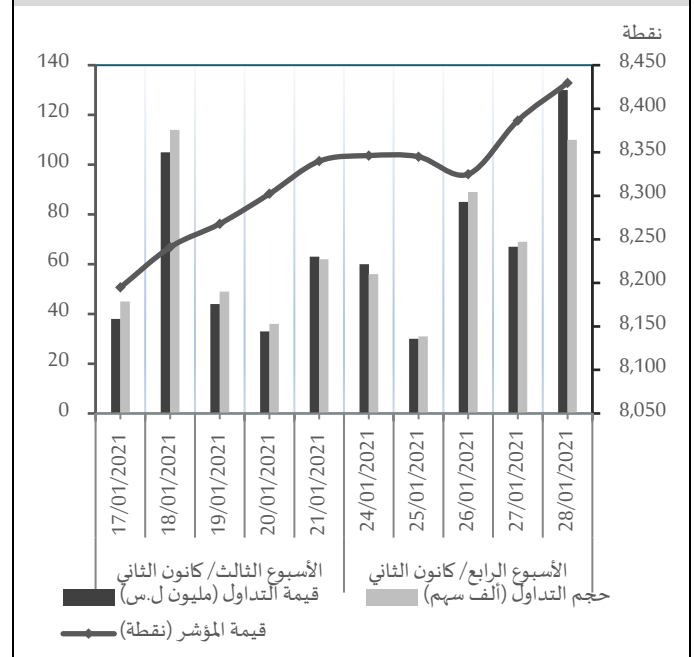
وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 23.53% وحجم تداول 59,811 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 21.93% وحجم تداول 87,803 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 21.65% وحجم تداول 74,068 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 10.47% وحجم تداول 34,116 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 5.88% وحجم تداول 10,021 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 3.63% وحجم تداول 26,278 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 3.21% وحجم تداول 12,675 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 2.31% وحجم تداول 8,810 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 1.60% وحجم تداول 7,835 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 1.43% وحجم تداول 9,980 سهم، وبنك الأردن سورية بنسبة استحواذ 1.19% وحجم تداول 7,043 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 1.13% وحجم تداول 4,249 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ إقرار أسس وضوابط تمديد خدمة العاملين في الدولة، والموافقة على انضمام سورية لمبادرة كوفاكس عبر منظمة الصحة العالمية لتأمين لقاح Covid-19: أقر مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أسس وضوابط تمديد خدمة العاملين في الدولة ممن بلغوا السن القانونية، حيث يتم في حالات الضرورة القصوى التمديد لمدة عام واحد قابل للتجديد للعاملين من الفئة الأولى بقرار من رئيس مجلس الوزراء، في حين يتم التمديد للعاملين من الفئتين الثانية والرابعة بقرار من الوزير المختص لمدة سنة غير قابلة للتجديد. وحدد المجلس الوظائف والاختصاصات النوعية التي يحق لها التمديد، كما كلف الوزارات حصر احتياجاتها من العاملين المطلوب التمديد لهم ليصار إلى دراستها وإقرارها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة وذلك للنصف الأول من العام الجاري، على أن

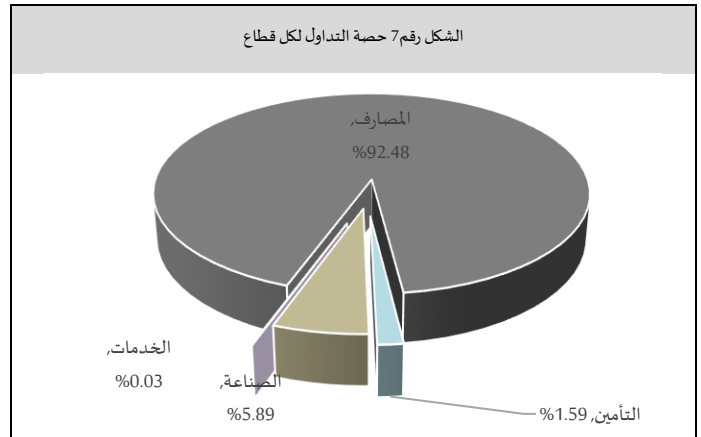
الشكل رقم 6 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية



المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

استمرت سيطرة قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 92.48% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 81.86% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.59% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 1.16% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الخدمات إلى مستوى 0.03%، بينما لم يجر عليه تداول في الأسبوع السابق، و انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 5.89% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 5.98% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعي الاتصالات والزراعة.

الشكل رقم 7 حصة التداول لكل قطاع



المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

يقوم الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بمتابعة تنفيذ هذا القرار.

وافق مجلس الوزراء على عقد إعادة تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة في محطة توليد حلب، على أن يتم وضع إحدى المجموعتين في الخدمة مع نهاية العام الجاري، حيث من المتوقع أن توفر المجموعتين 400 ميغا واط الأمر الذي يؤدي إلى تحسين واقع القطاع الكهربائي في محافظة حلب.

كما وافق المجلس على انضمام سورية لمبادرة "كوفاكس" عبر منظمة الصحة العالمية بعد حل بعض النقاط العالقة، لتأمين اللقاح الآمن ضد فيروس Covid-19 بالسرعة الممكنة، وكلف المجلس وزارة الصحة اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص مع استمرار التفاوض مع الدول الصديقة لاستمرار اللقاح وتأمينه للمواطنين، مؤكداً على التشدد في الإجراءات المتخذة لمواجهة فيروس Covid-19، كما قرر المجلس تخصيص 1.56 مليار ليرة سورية إضافية لاستكمال صرف مستحقات المزارعين المتضررين من الحرائق والمقبولة طلبات اعتراضهم.

مصرف سورية المركزي؛ طرح فئة 5,000 ليرة سورية للتداول

في ضوء التطورات الاقتصادية التي تشهدها سورية خلال الحرب وما لها من تداعيات جسيمة على مكونات الاقتصاد السوري، قام مصرف سورية المركزي بطرح فئة 5000 ليرة سورية استناداً إلى الدراسات والأبحاث التي قام بها حول الاحتياجات النقدية للاقتصاد المحلي من حيث عمليات التداول اليومية على اختلاف حجمها وفق فئات الليرة السورية المختلفة، وبناءً على المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2018 الذي أتاح لمصرف سورية المركزي إصدار ورقة نقدية من فئة خمسة آلاف ليرة سورية إلى جانب باقي فئات العملة السورية. وجاء الطرح في الوقت الحالي نتيجة الظروف المحلية التي تمر بها سورية من ضغوط تضخمية ناجمة عن عوامل عديدة أهمها انكماش عمليات الإنتاج وزيادة الاعتماد على الاستيراد، ما يزيد عدد الوحدات النقدية اللازمة لتلبية المعاملات، وبالتالي فإن طرح الفئة الأعلى من النقد من شأنه أن يسهل عمليات إتمام الصفقات ويحل أحد المشاكل

الناجمة عن التضخم، ولن يكون لها آثار تضخمية طالما أن المركزي لن يزيد من الكتلة النقدية إلا بما يتماشى مع معدلات النمو الاقتصادي. مع الإشارة إلى أن المصرف المركزي يعمل بالتوازي لإيجاد حلول للنقود من مختلف الفئات ويعمل على تحضير البنى اللازمة لعمليات الدفع الإلكتروني بالتنسيق مع الجهات المعنية.

هذا ويعود تاريخ أول عملة سورية ورقية إلى منتصف القرن الماضي، حيث أوكل أمر إصدار العملة الورقية لبنك سورية ولبنان الكبير منذ عام 1924 وحتى عام 1939 ليباشر بطباعة الليرة السورية اللبنانية، وليكون آخر إصدار لها بعد استقلال سورية في عام 1949. ومنذ عام 1953 باشرت مؤسسة إصدار النقد السوري بإصدار العملات السورية واستمرت حتى عام 1955، ليبدأ بعدها مصرف سورية المركزي بالإشراف على إصدار العملات تحديداً في عام 1957 وحتى يومنا هذا؛ ففي عام 1958 قام مصرف سورية المركزي بطباعة أوراق نقدية لأول مرة من فئات (1 - 5 - 10 - 25 - 50 - 100 - 500) ليرة سورية، ومن ثم قام في عام 1997 بطباعة أوراق نقدية من فئة (200 - 1000) ليرة سورية، وفي عام 2009 قام مصرف سورية المركزي بطباعة أوراق نقدية بميزات جديدة من فئات (50 - 100 - 200) ليرة سورية تحوي على مزايا أمنية عالمية عالية، وفي عام 2013 عمل على طباعة فئتي (500 - 1000) ليرة سورية، وفي عام 2015 طبع أوراق نقدية من فئة (2000) ليرة سورية لأول مرة وعمل على وضعها في التداول في النصف الثاني من عام 2017 عندما لمس المصرف المركزي حاجة السوق الفعلية لهذه الفئة وذلك انطلاقاً من دور المصرف المركزي بمتابعة السوق وتأمين احتياجاته من كافة فئات الأوراق النقدية.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو:

انخفاض مؤشر ثقة الخدمات في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفض مؤشر ثقة الخدمات بمقدار 0.7 نقطة ليصل إلى (-) 17.8 في شهر كانون الثاني من عام 2021، ويعود ذلك إلى سوء التقييمات؛ للوضع التجاري السابق، والطلب المتوقع.

انخفاض مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفض مؤشر الثقة الاقتصادية بمقدار 0.9 نقطة عن الشهر السابق ليصل إلى 91.5 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2021، ويعود ذلك إلى تراجع الثقة في كل من؛ تجارة التجزئة، والخدمات والمستهلكين.

ارتفاع مؤشر ثقة الصناعة في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفع مؤشر ثقة الصناعة إلى (-) 5.9 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ (-) 6.8 في الشهر السابق من العام السابق، وهو أعلى مستوى منذ شهر آب من عام 2019. ويعود ذلك إلى تحسن تقييمات المديرين للمستوى الحالي لدفاتر الطلبات الإجمالية للشهر السابع على التوالي.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية:

ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي بمقدار 10 نقاط ليصل إلى 22 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2021. ويعود ذلك إلى ارتفاع النشاط أكثر في مصانع السلع المعمرة، مدفوعاً بتصنيع المعادن الأولية والآلات والإلكترونيات ومعدات النقل. حيث ارتفع كل من؛ الإنتاج، والشحنات، والطلبات الجديدة، والتوظيف والطلبات الجديدة للصادرات، ووقت تسليم الموردين. كما ارتفعت التوقعات بشأن النشاط المستقبلي.

توسع الاقتصاد في الربع الرابع من عام 2020:

توسع الاقتصاد الأمريكي على أساس سنوي بنسبة 4% في الربع الرابع من عام 2020، متراجعاً من التوسع الكبير الذي بلغ

33.4% في الربع السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى تزايد الاستثمار في الأعمال التجارية والإسكان، ونمو الصادرات بوتيرة مضاعفة بينما انخفض الاستهلاك الشخصي والإنفاق العام.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفضت مبيعات التجزئة إلى (-) 50 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ (-) 3 نقطة في الشهر السابق من العام السابق، حيث تم تشديد القيود في جميع أنحاء المملكة المتحدة تدريجياً، مع إغلاق الدولة بأكملها بحلول 5 كانون الثاني. ويعود ذلك إلى انخفاض مبيعات الملابس والسلع الترفيهية، والمبيعات عبر الإنترنت

الاقتصاد الروسي:

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الأول من عام 2020:

انخفضت مبيعات التجزئة على أساس سنوي بنسبة 3.6% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 3.1% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر التاسع على التوالي من الانخفاض في نشاط التجزئة. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت تجارة التجزئة بنسبة 17.3% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 1.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ ارتفاع أرباح الشركات الصناعية في شهر كانون الأول من عام 2020:

ارتفعت الأرباح التي حققتها الشركات الصناعية على أساس سنوي بنسبة 4.1% لتصل إلى 6.45 تريليون يوان صيني في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد نموها بنسبة 2.4% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث تعافى الاقتصاد بصورة أكبر من أزمة Covid-19. ونمت أرباح القطاع الخاص بنسبة 3.1%، بينما انخفضت أرباح الشركات الصناعية المملوكة للدولة بنسبة 2.9%، من بين الصناعات التي سجلت ارتفاعاً في الأرباح؛ صناعة المعدات الخاصة، المنتجات الكيماوية، وصهر المعادن، الاتصالات، التصنيع العام، والسيارات، والآلات الكهربائية.

اليابان؛ انخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفض مؤشر ثقة المستهلك إلى 29.6 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 31.8 نقطة في الشهر السابق من العام السابق، وهو الأضعف منذ شهر آب من عام 2020. ويعود ذلك إلى تدهور جميع المؤشرات الفرعية الرئيسة: مستوى المعيشة الكلي؛ نمو الدخل؛ الرغبة في شراء السلع المعمرة، وتصورات التوظيف.

فيتنام؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 6.4% في شهر كانون الثاني من عام 2021، متراجعة من ارتفاع بنسبة 9.4% في الشهر السابق من العام نفسه. وهو أضعف ارتفاع في تجارة التجزئة منذ شهر تشرين الأول، ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات كل من؛ السلع، والخدمات الأخرى.

المنظمات والهيئات الدولية

صندوق النقد الدولي؛ بيان صحفي: خبراء الصندوق يستكملون بعثة مشاورات المادة الرابعة مع تونس؛ اختتم فريق من خبراء صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 مع تونس والتي تمت عبر منصة إلكترونية، وأصدر في ختامها البيان التالي:

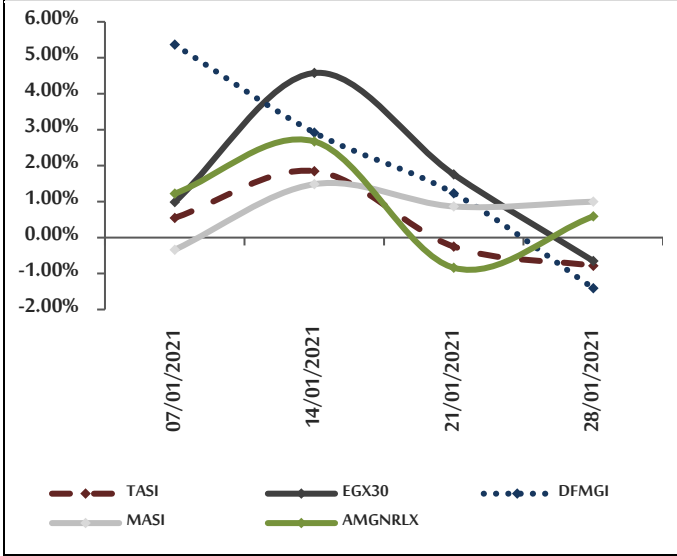
ألحقت جائحة Covid-19 ضرراً بالغاً بالاقتصاد التونسي، وقد استجابت السلطات بصورة استباقية لمواجهة تفشي الجائحة، فقدمت دعماً فورياً للقطاع الصحي وللأفراد والشركات المتضررة. إلا أن تقديرات خبراء الصندوق تشير إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 8.2% في عام 2020، حيث أدى ذلك إلى زيادة الفقر والبطالة. تشير التوقعات إلى أن عجز الحساب الجاري قد انخفض نتيجة انخفاض الطلب على الواردات واستمرار تدفق تحويلات المغتربين، على الرغم من الصدمة القوية التي أصابت الصادرات وانهيار عائدات السياحة. ومن المتوقع أن يكون عجز المالية العامة قد ارتفع إلى 11.5% من إجمالي الناتج المحلي، مع ارتفاع كتلة الأجور، والتحويلات الإضافية إلى المؤسسات العمومية. كما يتوقع خبراء الصندوق أن

يسجل نمو إجمالي الناتج المحلي انتعاشاً ليبلغ 3.8% في عام 2021 مع بدء تقلص آثار الجائحة. إلا أن قدراً كبيراً من المخاطر المعاكسة يحيط بهذا التوقع بسبب حالة عدم اليقين حول مدة الجائحة ومدى حدتها وتوقيت إجراءات التطعيم.

تواجه تونس تحدياً مزدوجاً في الوقت الراهن يتمثل في ضرورة إنقاذ حياة المواطنين والحفاظ قدر الإمكان على الظروف المعيشية إلى أن تنحسر الجائحة، مع البدء في إعادة اختلالات المالية العامة وميزان المدفوعات إلى مسار مستدام. ولذلك من الضروري إعطاء أولوية مطلقة للإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية، مع السيطرة على كتلة الأجور، وعلى دعم الطاقة غير الموجهة إلى المستحقين، والتحويلات إلى المؤسسات العمومية. وتهدف ميزانية 2021 إلى تحقيق هذا التوازن، حيث يُتوقع أن ينخفض عجز المالية العامة إلى 6.6% من إجمالي الناتج المحلي. إلا أن هذا يتطلب إجراءات محددة للوصول لهذا الهدف، وإلا سيرتفع العجز إلى أكثر من 9% من إجمالي الناتج المحلي حسب توقعات خبراء الصندوق في حال غياب هذه الإجراءات.

وتعتمد آفاق المدى المتوسط واستدامة الدين العام على قيام السلطات باعتماد خطة إصلاح تتمتع بالمصداقية، وتحظى بتأييد قوي من المجتمع التونسي وشركاء التنمية الدوليين، كما يتم الإفصاح عنها بصورة جيدة. ولذلك من الضروري كسب التأييد من الأطراف المعنية حول القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصها، مثل؛ كتلة الأجور، وإصلاح منظومة الدعم، ودور المؤسسات العمومية في الاقتصاد، والقطاع غير الرسمي، والعدالة الضريبية، وإصلاحات مكافحة الفساد، ومناخ الأعمال. وهناك مؤسسات عمومية كبيرة عدة تحاصرها الديون، وعليها متأخرات متراكمة، وتستفيد من ضمانات الدولة، جميعها أمور تمثل مخاطر على الميزانية والوضع المالي. ولذلك يجب على السلطات التونسية اعتماد خطة إصلاح متوسطة المدى تهدف إلى: (1) تصنيف المؤسسات العمومية بناء على سلامة وضعها المالي، وأهميتها الاستراتيجية، وطبيعة أنشطتها. (2) تكليف كيان

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع



الأسهم الأمريكية:

أغلقت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، مسجلة خسائر في كل من: قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والسلع الاستهلاكية، والمواد الأساسية، والخدمات الصحية، وذلك بفعل قلق المستثمرين بعد الإعلان عن فاعلية لقاح جونسون آند جونسون لجائحة Covid-19 بأنها لا تتجاوز 66% فقط وهي نسبة مخيبة لآمال الكثيرين، إضافةً للتقلبات التي تعرضت لها الأسواق خلال هذا الأسبوع نتيجة الحرب بين البائعين على المكشوف من وول ستريت (صناديق التحوط)، ومتداولي التجزئة من أعضاء منتدى رهانات وول ستريت وقد أدت هذه الحرب إلى قيام شركات الوساطة المالية بتقييد التداول على سهم GameStop نتيجة تكبدهم خسائر فادحة بعد ارتفاع خيالي في السهم بنسبة 700%، وعلى سهم شركة AMC الترفيهية بعد أن تعرض البائعون على المكشوف أيضاً لخسائر كبيرة بعد صعود السهم بأكثر من 200%، وكانت شركة GameStop قد واجهت الكثير من الصعوبات المالية مع تفشي جائحة Covid-19 نتيجة الإغلاقات وانتشار بيع غالبية ألعاب الفيديو على شبكة الإنترنت، نتيجة هذه الصعوبات أصبح سهم الشركة من أكثر الأسهم المستهدفة في بورصة وول ستريت في عمليات البيع على المكشوف، ولكن على عكس التوقعات قام عدد كبير من أعضاء منتدى رهانات وول ستريت بتبادل النصائح

واحد مركزي بمهمة الإشراف. (3) تعزيز حوكمة هذه الشركات.

(4) تحسين الشفافية وإعداد التقارير المالية.

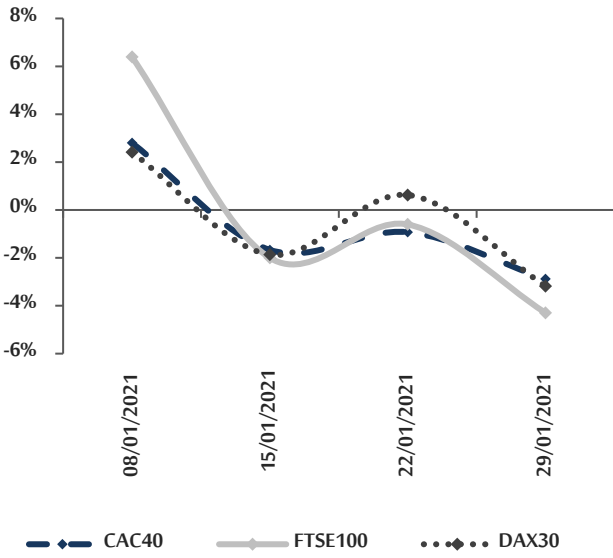
وقد ساعدت السياسة النقدية للبنك المركزي التونسي على دعم الائتمان والسيولة، مع استمرار انخفاض التضخم. حيث يحث خبراء الصندوق السلطات التونسية على تجنب التمويل النقدي للحكومة في المستقبل، لأن في ذلك تهديد للمكتسبات المحققة في تخفيض التضخم، إلى جانب الإمكانية بأن يتسبب بإضعاف سعر الصرف والاحتياطيات الدولية من العملة الصعبة وتقويض الاستقرار المالي. ويجب أن يستمر تركيز السياسة النقدية على التضخم عن طريق توجيه أسعار الفائدة الأساسية، مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت مؤشرات أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية MASI بنسبة 1.00% مسجلاً 11,630.01 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والتجزئة، والصناعة، وارتفع المؤشر العام الأردني AMGNRLX بنسبة بلغت 0.59% مسجلاً 1,717.96 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والصناعة، والاتصالات، بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي DFMGI بنسبة (1.41%) مسجلاً 2,697.15 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والعقارات، والاستثمار، وانخفض المؤشر العام السعودي TASI بنسبة (0.78%) مسجلاً 8,807.02 نقطة بضغط كل من قطاعات الطاقة، والزراعة، والصناعات الغذائية، وكذلك انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية EGX30 بنسبة (0.65%) مسجلاً 11,578.84 نقطة بضغط من قطاعات النقل والشحن، والعقارات، والمصارف.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

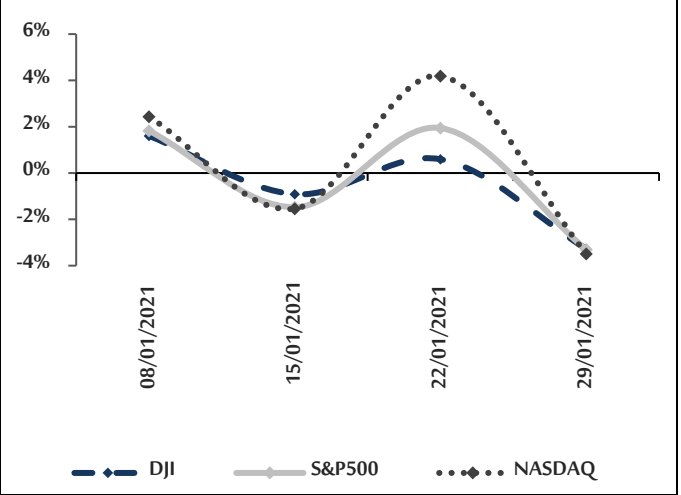


الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسهم الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية، نتيجة تأثرها بالتقلبات في أسواق الأسهم الأمريكية، حيث انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSE150 بنسبة بلغت (5.13%) مسجلاً 13,634.60 نقطة بضغط من قطاعات؛ العقارات، والتكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية، وانخفض مؤشر شنغهاي المركب SSEC الصيني بنسبة (3.43%) مسجلاً 3,483.07 نقطة بضغط من قطاعات؛ التعدين، والمصارف، والتكنولوجيا، كما انخفض مؤشر NIKIE225 الياباني بنسبة (3.38%) مسجلاً 27,663.39 نقطة بضغط من قطاعات التجزئة، والتكنولوجيا، والصناعة، وكذلك انخفض مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة (2.84%) مسجلاً 6,607.40 نقطة بضغط من قطاعات؛ الطاقة، والتعدين، والخدمات الصحية.

واشتروا أسهم GameStop، وتسبب هذا الطلب في ارتفاع سعر السهم بصورة جنونية، ولذلك يجب على من اعتقد أن السهم سينخفض إعادة شراء الأسهم التي باعها على المكشوف بسعر أعلى مما كان متوقعاً وهذا ما عرضهم لخسائر كبيرة، حيث انخفض مؤشر NASDAQ بنسبة 3.49% مسجلاً 13,070.70 نقطة، وانخفض مؤشر S&P500 بنسبة 3.31% مسجلاً 3,714.24 نقطة، كما انخفض مؤشر DJI بنسبة 3.27% مسجلاً 29,982.62 نقطة.

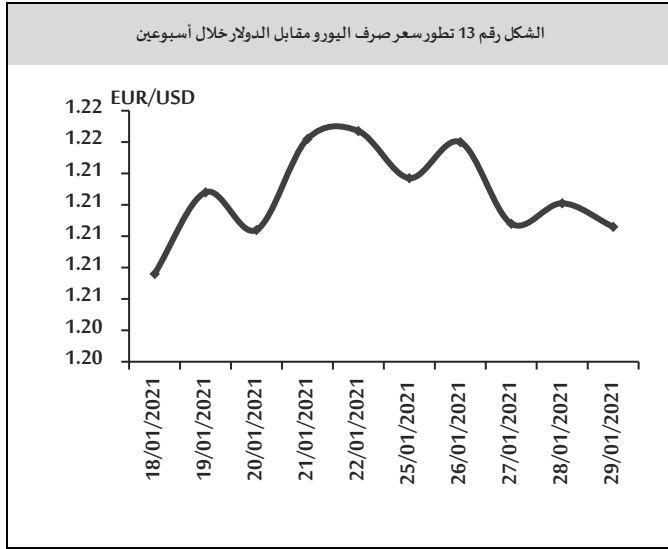
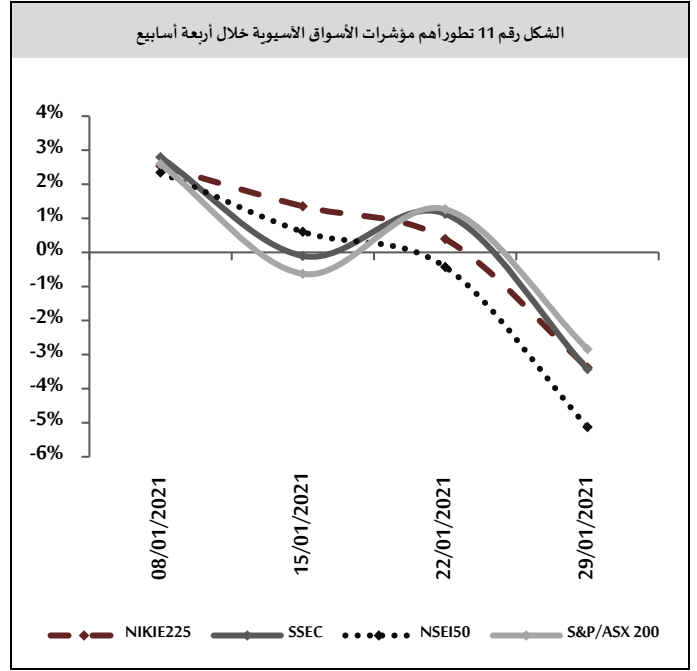
الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع



الأسهم الأوروبية:

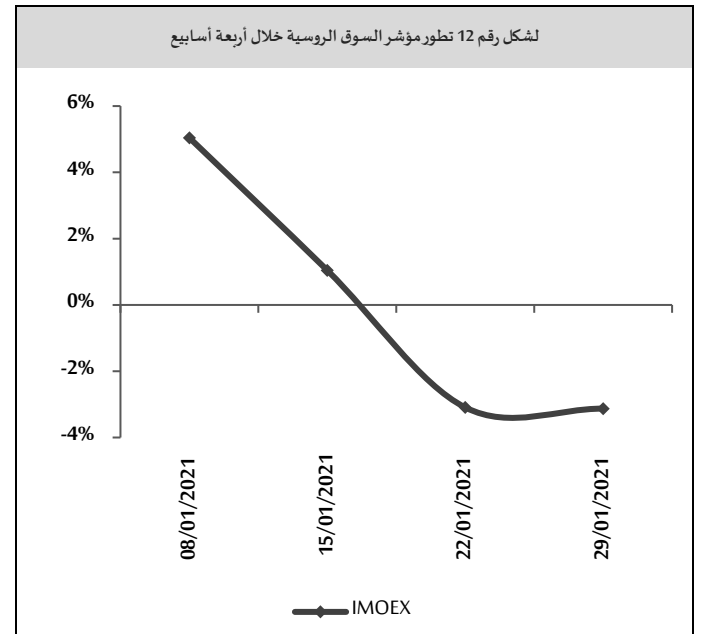
انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية وسط ضعف معنويات الأسواق نتيجة ارتفاع المخاوف حيال الضرر الاقتصادي المحتمل من القيود الجديدة المرتبطة بجائحة Covid-19 والتأخير في توزيع اللقاحات، حيث انخفض مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة (4.30%) مسجلاً 6,407.46 نقطة بضغط من قطاعات؛ التأمين، والاتصالات، والنفط والغاز الطبيعي، وانخفض مؤشر DAX30 الألماني الذي ارتفع بنسبة (3.18%) مسجلاً 13,432.87 نقطة بضغط من قطاعات النقل، والتأمين، والتكنولوجيا، وكذلك انخفض مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة (2.88%) مسجلاً 5,399.21 نقطة بضغط من قطاعات؛ المصارف، والتأمين، والتعدين.

(عند مستوى 1.2167 دولار أمريكي لليورو) نتيجة عمليات التصحيح وجني الأرباح، إضافةً إلى عزوف المستثمرين عن المخاطرة، بفعل التوترات السياسية في إيطاليا "ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو"، وتابع اليورو انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2106 دولار أمريكي لليورو نتيجة عزوف المستثمرين عن المخاطرة، والتركيز على شراء الدولار الأمريكي كأفضل استثمار بديل، إضافةً إلى تجدد احتمالات خفض الفائدة الأوروبية.



الجنيه الاسترليني:

تابع الجنيه انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3674 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.3684 دولار أمريكي للجنيه) نتيجة تصاعد أزمة Covid-19 وصدور بيانات اقتصادية ضعيفة أظهرت تباطؤ قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات¹، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.3702 دولار أمريكي للجنيه مدعوماً بصدور بيانات اقتصادية أفضل من التوقعات فيما يتعلق بسوق العمل البريطاني².



أسعار العملات:

اليورو:

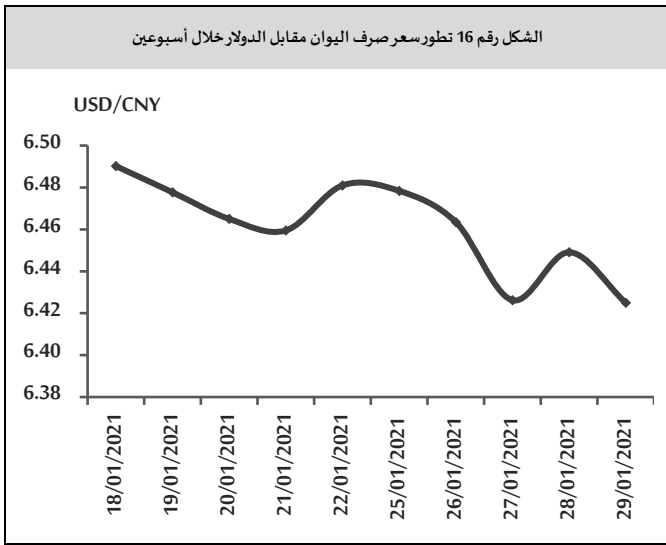
انخفض اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2137 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً

¹ تراجع مؤشر مديري المشتريات لنشاط الصناعات التحويلية في المملكة المتحدة إلى 52.9 نقطة في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بتوقعات أشارت إلى 53.5 نقطة. كما تراجع مؤشر مديري المشتريات لنشاط القطاع الخدمي البريطاني إلى 38.8 نقطة في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بتوقعات عند 45.2 نقطة.

² انخفض عدد طلبات إعانة البطالة في بريطانيا إلى سبعة آلاف طلب في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بتوقعات أشارت إلى تسجيل 47.5 ألف طلب، كما ارتفع مؤشر متوسط الدخل بنسبة 3.6% مقارنةً بتوقعات عند 2.9%.

اليوان:

ارتفع اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.4784 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 6.4810 يوان للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي مع تحول الأنظار نحو قرار الفائدة من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والتي تشير التوقعات إلى أنه سيبقي على الفائدة قرب الصفر دون تغيير، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.4250 يوان للدولار الأمريكي نتيجة بيانات اقتصادية صينية جيدة³.



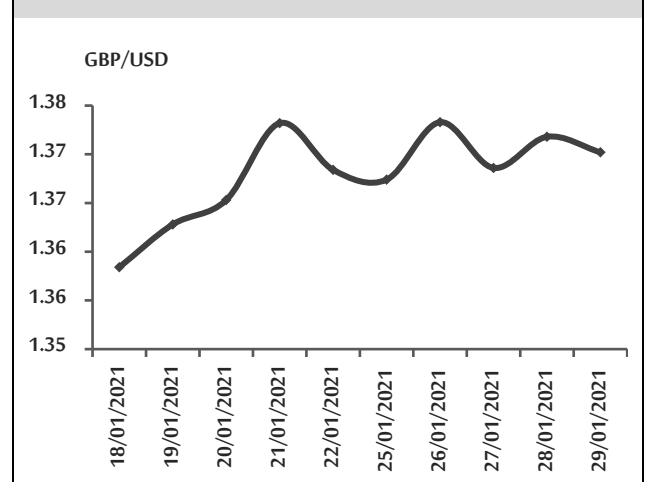
الروبل الروسي:

تابع الروبل انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 75.3460 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 75.2899 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة بيانات اقتصادية روسية ضعيفة⁴، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 75.9404 روبل للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع احتمالية خفض البنك الروسي لسعر الفائدة الرئيس في المستقبل القريب.

³ ارتفعت الأرباح الصناعية للشركات الصينية على أساس سنوي بنسبة 4.1% في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 2.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

⁴ انخفضت مبيعات التجزئة على أساس سنوي بنسبة 3.6% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 3.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

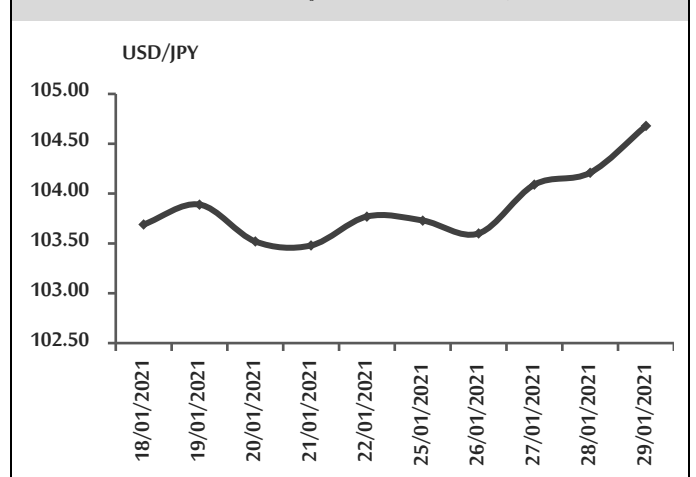
الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين



الين:

ارتفع الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 103.73 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 103.77 ين للدولار الأمريكي) نتيجة بيانات اقتصادية يابانية جيدة¹، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 104.68 ين للدولار الأمريكي نتيجة بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة².

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين



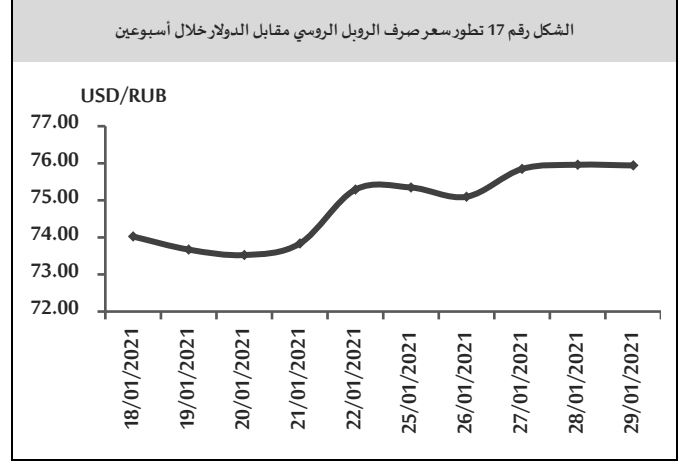
¹ صدور قراءة مؤشر معدلات البطالة لشهر كانون الأول من عام 2020 والتي أوضحت استقراراً عند نسبة 2.9% دون تغير يذكر عن قراءة الشهر السابق من العام ذاته، وأفضل من التوقعات التي أشارت لارتفاعها إلى نسبة 3%.

² أظهرت قراءة مؤشر الإنتاج الصناعي اتساع التراجع إلى 1.6% في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته، أسوأ من التوقعات التي أشارت لاتساع التراجع إلى 1.4%.

أسعار السلع:

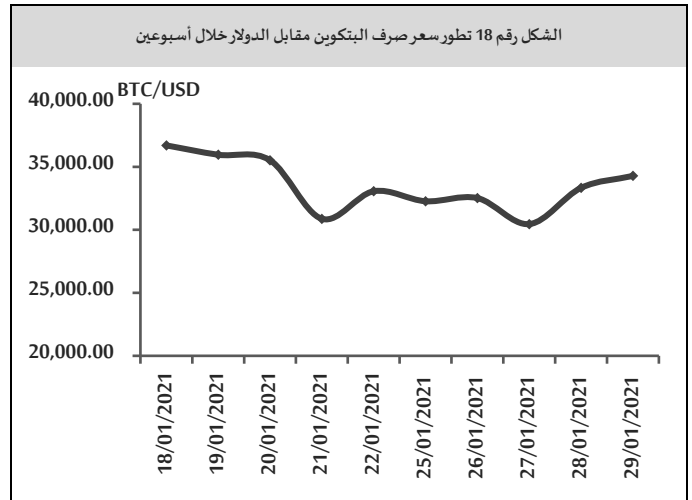
الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,859.00 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً الأسبوع السابق (عند مستوى 1,856.20 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة إقبال المستثمرين على المعدن النفيس كملاذ آمن، بالتزامن مع انخفاض الدولار الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,850.30 دولار أمريكي نتيجة انخفاض الطلب على الذهب بعد إقبال المستثمرين على أسواق الأسهم.



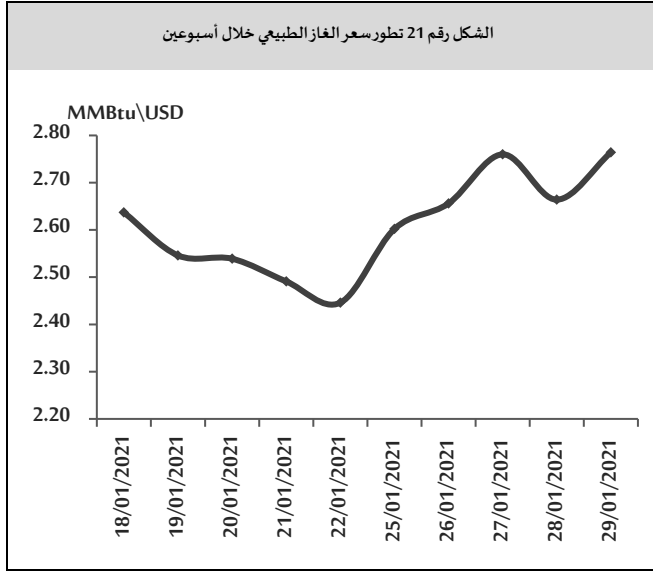
البتكوين:

تابعت عملة البتكوين انخفاضها في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 32,268 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 33,062 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة عمليات البيع بفعل المخاوف من فقاعة أسعار عملة البتكوين بعد أن وصل سعرها لأكثر من 36 ألف دولار أمريكي الأسبوع السابق، وتابعت انخفاضها في تداولات منتصف الأسبوع مسجلةً 30,454 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة انخفاض الطلب عليها مع استمرار حالة القلق من فقاعة أسعار عملة البتكوين، بينما ارتفعت في تداولات آخر الأسبوع لتغلق عند مستوى 34,281 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة الارتفاع المفاجئ في أسهم GameStop، وارتفاع الطلب على عملة بتكوين بعد أن أضاف إيلون ماسك، وهو أغنى رجل في العالم، رمز بيتكوين إلى صفحته على تويتر، مما قد يشير إلى دعمه الجديد للعملة الرقمية.



النفط:

ارتفع سعر برميل النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 55.88 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 55.41 دولار أمريكي للبرميل) استناداً على آمال الطلب في آسيا "أكبر قارة مستهلكة للوقود في العالم"، خاصة بعد ارتفاع واردات النفط الخام إلى الهند في شهر كانون الأول من عام 2020 لأعلى مستوى في أكثر من عامين، وطمح ذلك على تأثير الشكوك حول التحفيز الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 55.90 دولار أمريكي مع تبدد القلق بشأن

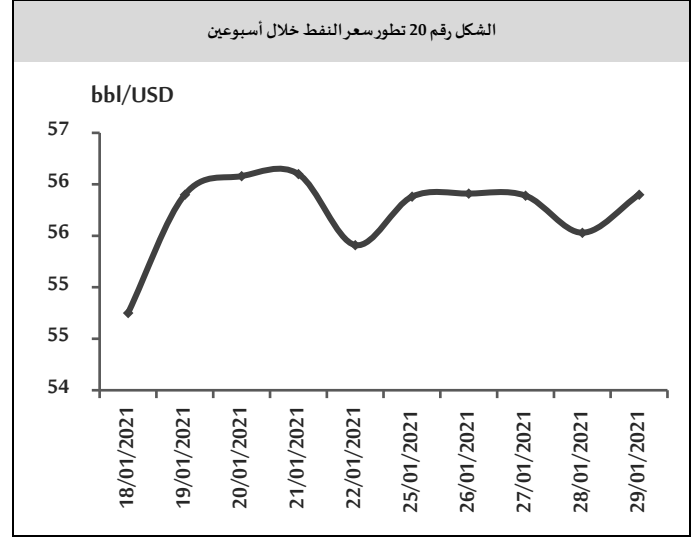


أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ نحن جميعاً في القارب ذاته: تداعيات المخاطر المناخية عبر الحدود من خلال التجارة الدولية وسلسلة التوريد:³

تبحث هذه الدراسة في التداعيات العابرة للحدود لمخاطر المناخ المادية من خلال التجارة الدولية وروابط سلسلة التوريد وتستخدم بيانات عن الفترة (1970-2018)، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ يمثل تغير المناخ تحدياً كبيراً للرفاهية الاقتصادية لجميع البلدان، حيث تعتبر الآثار الاقتصادية للكوارث المناخية مدمرة للغاية. وهناك جانب عالمي لمخاطر المناخ (التجارة الدولية وروابط سلسلة التوريد يمكن أن تنقل مخاطر المناخ عبر حدود البلد)، وقد يكون لآثار الكارثة المناخية التي تطال أي جزء من سلسلة التوريد العالمية المعقدة والمتشابكة تأثيرات مالية كبيرة في البلدان الأخرى التي تشترك في ذات الشبكة. ثانياً؛ أن الكوارث المناخية التي تحدث في بعض البلدان يمكن أن يكون لها آثار سلبية في أسعار الأصول على المستوى الكلي والقطاعات القابلة للتداول في البلدان الشريكة تجارياً. وتدل هذه النتائج على أن تعزيز المرونة ضد مخاطر المناخ من خلال جهود التكيف مع تغير المناخ هو مسؤولية مشتركة

تخمة المعروض في الولايات المتحدة الأمريكية¹، إضافةً إلى توقعات منظمة "أوبك" بنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2021 بعد النجاح في احتواء فيروس Covid-19 وتلاشي قيود السفر والإغلاق الأمر الذي يعني عودة قيادة السيارات وتشغيل المصانع بكثافة.



الغاز الطبيعي:

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.602 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية² بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.446 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة التوقعات بنمو الطلب العالمي على الغاز 2.8% لعام 2021، بما يعادل نحو 110 مليارات متر مكعب، ليتعافى نحو مستويات عام 2019، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.764 دولار أمريكي نتيجة ارتفاع العقود الآجلة للغاز الطبيعي.

¹ كشفت إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت بمقدار 9.9 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 2021/01/22.

² عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصاراً لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميغا جول.

³ IMF, We Are All in the Same Boat: Cross-Border Spillovers of Climate Risk Through International Trade and Supply Chain, N.21/13, Jan, 2021.

لجميع البلدان، ومهم لتعزيز الاستقرار المالي الكلي. كما يُلاحظ أن انعكاسات الاستقرار المالي الناتجة عن هذه الآثار في أسعار الأصول تعتمد على عوامل خاصة بكل بلد؛ مثل حجم القطاعات القابلة للتداول في الاقتصاد الكلي وانكشاف المصارف المحلية على القطاعات القابلة للتداول. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أنه رغم عدم اندماج بلدان جزر المحيط الهادئ والبحر الكاريبي الصغيرة في سلسلة التوريد العالمية، إلا أنها غالباً ما تكون في الواقع الأكثر عرضة للكوارث المناخية. بالتالي فالتكيف مع تغير المناخ العالمي يتطلب إجراءات سياسية جماعية على الصعيد الدولي، إضافة إلى الحوافز الاقتصادية المحلية والعابرة للحدود. صندوق النقد الدولي؛ السياسات النقدية غير التقليدية في

الأسواق الناشئة والبلدان المجاورة:¹

تسببت أزمة Covid-19 في إطلاق غير مسبوق للسياسة النقدية غير التقليدية من خلال برامج شراء الأصول (APPs) من قبل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وقد تم استخدام مثل هذه الإجراءات بصورة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة، ولا يُعرف سوى القليل نسبياً عن فعاليتها في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، مما أدى إلى حالة من عدم الارتياح في دوائر السياسة بشأن استخدامها من قبل هذه البلدان. وتقدم هذه الدراسة مجموعة بيانات جديدة لإعلانات برامج شراء الأصول والتنفيذ خلال الفترة الممتدة من شهر آذار وحتى شهر آب من عام 2020 لـ 27 من الأسواق الناشئة و8 من الاقتصادات الصغيرة المتقدمة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها، أولاً؛ إن إعلانات برامج شراء الأصول كانت فعالة في تقليل عائدات السندات عبر فترات استحقاق مختلفة، إلى درجة أكبر من تلك التي تم تنفيذها في منتصف شهر آذار ونهاية شهر نيسان من عام 2020. ومع ذلك، كان لبرامج شراء الأصول تأثيرات قليلة في أسعار الصرف وتكاليف الاقتراض الخارجي، بعد التحكم في العوامل الأخرى (السياسات الأخرى أو العوامل العالمية). ثانياً؛

¹ IMF, Unconventional Monetary Policies in Emerging Markets and Frontier Countries, N.21/14, Jan, 2021.

كان للبرامج التي تزامنت مع تدخل العملات الأجنبية تأثيراً معاكساً متوقعاً في عوائد السندات. كما أن بعض خصائص البرامج الأخرى (الإعلانات التي تم إصدارها بالاشتراك مع السلطات الأخرى، والإعلانات المتعددة، والحجم) أدت أيضاً إلى تفاقم النتائج. إلا أن بعض العوامل الخاصة بالبلد مثل (مصادقية البنك المركزي، ومساحة السياسة النقدية العالية، والحصّة المنخفضة من حيازات غير المقيمين من السندات الحكومية) تعمل على تحسين نتائج برامج شراء الأصول. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أهمية استخدام برامج شراء الأصول بصورة مفيدة من قبل بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية لدعم أهداف الاستقرار المالي الكلي في أزمة Covid-19 الحالية. ومع ذلك، لا بد من العمل الإضافي لفهم أسس فعالية السياسة النقدية غير التقليدية في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية من أجل تقييم هذه الأدوات ومدى الاستفادة التي يمكن أن تقدمها لبلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية في الأوقات العادية.

اقتصاد الأسبوع

الهند: اقتصاد متنوع غني بالموارد:

هي جمهورية تقع في جنوب آسيا، وتعد سابع أكبر بلد من حيث المساحة الجغرافية، والثانية من حيث عدد السكان، يحدها المحيط الهندي من الجنوب، وبحر العرب من الغرب، وخليج البنغال من الشرق، تبلغ مساحتها 3.3 مليون كم²، وعدد سكانها نحو 1.35 مليار نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في الهند 2.87 ترليون دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 2.71 ترليون دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.4% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 61.5% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 23%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد الهند انكماشاً بمعدل 7.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2020، بعد انكماشه بمعدل 23.9% في الربع السابق من العام ذاته، حيث أسهمت إجراءات تخفيف قيود الإغلاق اعتباراً من شهر حزيران، وارتفاع الطلب خلال موسم المهرجانات في انتعاش بعض قطاعات الاقتصاد لاسيما التصنيع والمرافق.

معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم السنوي في الهند مسجلاً 4.59% في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بمعدل تضخم بلغ 6.93% في الشهر السابق من العام ذاته، مدفوعةً بصورة أساسية بتباطؤ تكلفة المواد الغذائية،

على أساس شهري؛ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في الهند بمعدل 1.01% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد ارتفاعه بمعدل 0.32% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة في الهند إلى 6.5% في شهر تشرين الثاني من العام 2020، مقارنةً بمعدل 7% في الشهر السابق من العام ذاته.

العجز التجاري:

ارتفع العجز التجاري في الهند ليبلغ نحو 15.44 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 9.9 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث نمت الصادرات بمعدل 15.43% لتبلغ 27.2 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 27.55% لتبلغ نحو 42.6 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في الهند لتبلغ 585.4 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الثاني من العام 2021، مقارنةً بـ 580 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من العام 2020، فيما ارتفعت احتياطيات الذهب لتبلغ 668.25 طن في الربع الثالث

من العام 2020، مقارنةً بـ 661.4 طن في الربع السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في الهند ليبلغ نحو 556.24 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2020، مقارنةً بـ 554.7 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 69.6% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل الهند المرتبة 63 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 68 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة Standard & Poor's الهند عند المستوى BBB مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة Fitch عند المستوى BBB- مع توقعات مستقبلية سلبية، أما وكالة Moody's فتصنفها عند المستوى Baa3 مع توقعات مستقبلية سلبية.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

الميزان التجاري			سعر الفائدة	معدل البطالة	التضخم		الناتج المحلي الإجمالي		البلد
Latest			latest	latest	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	
Nov	مليار دولار أمريكي	-68.1	%0.25 Dec	%6.7 Dec	% 1.4 Dec	% 0.4 Dec	%-2.5 Q4	% 4 Q4	الولايات المتحدة الأمريكية
Nov	مليار يورو	25.8	%0 Dec	%8.3 Dec	%-0.3 Dec	% 0.3 Dec	%- 4.3 Q3	%12.5 Q3	منطقة اليورو
Nov	مليار جنيه استرليني	-5	%0.1 Dec	%4.9 Oct	%0.6 Dec	% 0.3 Dec	%-8.6 Q3	%16 Q3	المملكة المتحدة
Nov	مليار دولار أمريكي	7	%4.25 Dec	%5.9 Dec	%4.9 Dec	% 0.8 Dec	%-3.4 Q3	%1.5 Q3	روسيا
Dec	مليار دولار أمريكي	78.17	%3.85 Dec	%5.2 Dec	%0.2 Dec	%-0.7 Dec	%6.5 Q4	%2.6 Q4	الصين
Dec	مليار ين ياباني	751	%-0.1 Dec	%2.9 Dec	%-1.2 Dec	%- 0.3 Dec	%-5.8 Q3	%5.3 Q3	اليابان
Dec	مليار دولار أمريكي	- 4.53	%17 Dec	%12.7 Oct	%14.6 Dec	%1.25 Dec	%6.7 Q3	% 15.6 Q3	تركيا
Dec	مليار دولار أمريكي	-15.44	%4 Dec	% 6.5 Nov	%4.59 Dec	%-1 Dec	%-7.5 Q3	%21.9 Q3	الهند
Nov	مليار دولار أسترالي	5	%0.1 Dec	%6.6 Dec	%0.9 Q4	%0.9 Q4	%-3.8 Q3	%3.3 Q3	أستراليا
Oct	مليار دولار أمريكي	-2.9	%8.25 Dec	%7.3 Q3	%5.4 Dec	%-0.5 Dec	%-1.7 Q2	%5 Q1	مصر
Sep	مليار دولار أمريكي	-0.86	%2.50 Mar	%23.9 Q3	%-0.4 Dec	%-0.3 Dec	%-2.2 Q3	%-3.6 Q2	الأردن
Sep	مليار دولار أمريكي	-0.58	%4.53 Mar	%6.2 2019	133.5 % Nov	% 0.52 Nov	%-15Q4	%-2 Q42019	لبنان